قال الفتى : أتلك السمينة البدينة التى تشبه الفرارة ؟

فما أتمها حتى سقط تحت أربعة أو خمسة من الضاربين : أحدهم الشيخ والآخرون أو الآخرات ، ما شئت من سامعين وسامعات

وفى لجنة أخرى تغير الاقتراح فكانت الضريبة الراجحة من نصيب النحيفة العجفاء ، فلم تتفق اللجنتان فى غير الضرب والتجبيه والإيذاء

وكانت اللجنة من اللجان تشتمل على الحضرى والقروى والشيخ والشاب والجاهل والمتعلم والزوج والأعزب ومن يعرف نساء الحي ومن ليست له معرفة بهن ولا قرابة . فإذا أخذت الآراء ، فهناك ابتداء ولا انتهاء ، ومتهمون ولا أبرياء ، ومغرضون ولا نزهاء ، فى عرف جميع الرجال وجميع النساء

وكثرت الرشوة ، وعمت الوشاية ، واستفاضت الأقاويل ، وتبدلت اللجان ، فما كان من أهل قرية فلينقل إلى غيرها لدفع المظنة ومنع الشبهة ، وهى لا تمتنع ولا تندفع بحال

* * *

قال كاتب هذه السطور : فلما علمت بهذه الورطة وعلمت أننى جنيتها وأوقعت من أوقعت فيها علمت كذلك أننى مطالب « بالتخليص » كما قد تبرعت بالتوريط ، وأننى فتحت باباً ولا مناص له من إغلاق ، وبدأت أمراً ولا بد له من ختام

قلت لمن سمع ما قلت : إياكم واللجان ، وإياكم والتقدير ، واجعلوها كما هى فى الحقيقة ضريبة فذة بين ضرائب العصور ، فلا يقدرها مقدر ولا يجبيها جاب ولا يسأل عنها سائل ، وإنما يترك الرأى فيها لمن يبذل بذله ويسوم تسويمه ، وما على الحكومة إلا أن تعلن بالذياع وبالصحف وبالنداء فى أرجاء البلاد أسماء كل مائة راجحات فى كل يوم من الأيام ، ولا عليها من نشر الصور والأوصاف إلا أن يشاء ذلك من يشاء

وسنرى كيف تمتلئ الخزانة ، وينقلب معنى الخيانة إلى إفراط فى الأمانة ، فيؤديها الناس أضعافاً مضاعفات ، ويبذلونها مرات بعد مرات ، كلما فاتهم الإعلان مرة فاستدركوا ما فات !

عباس محمود العقاد

عرض كتاب :

مستقبل الثقافة فى مصر

نظرة انتقادية عامة

للأستاذ أبى خلدون ساطع الحصرى بك

— ٢ —

وأما مآخذ المقدمات والبراهين التى بنى عليها مؤلف الكتاب « الحكم » الذى ذكرناه آنفاً ، فهى كثيرة ومتنوعة ؛ سأكتفى بذكر ثلاثة منها ، لإعطاء فكرة عامة عنها :

١ — عند ما يسأل المؤلف : « أمصر من الشرق أم من الغرب ؟ » يوضح قصده من هذا السؤال بقوله : « أنا لا أريد بالطبع الشرق الجغرافى والغرب الجغرافى ، وإنما أريد الشرق الثقافى والغرب الثقافى » ثم يعقب قوله هذا بالعبارات التالية :

« فقد يظهر أن فى الأرض نوعين من الثقافة يختلفان أشد الاختلاف ، ويتصل بينهما صراع بغيض ، ولا يلقى كل منهما صاحبه إلا محارباً أو متهيئاً للحرب : أحد هذين النوعين هذا الذى نجده فى أوروبا منذ العصور القديمة ، والآخر هذا الذى نجده فى أقصى الشرق منذ العصور القديمة أيضاً » ... (ص : ٧)

يصعب علىّ جداً أن أوافق المؤلف على ما جاء فى عباراته هذه : لا أدرى ما هى الثقافة التى كانت موجودة فى أوربا منذ القرون القديمة ؟ وما هو الصراع البغيض الذى اتصل بين هذه الثقافة وثقافة الشرق الأقصى المخالفة لها ؟ ومتى وكيف حدث هذا الصراع ، وبأى شكل انتهى . ما هى الحروب التى حدثت بين هاتين الثقافتين ، كلما التقتا ؟ ما هى تواريخ التقاء هاتين الثقافتين المتخاصمتين ؟ وما هى تفاصيل الحروب التى نشبت بينهما كلما حدث هذا الالتقاء ؟

إن كل ما أعرفه عن التاريخ بوجه عام ، وتاريخ الحضارة ، وتاريخ الفلسفة وتاريخ العلوم بوجه خاص ... لا يساعدنى « مع الأسف الشديد » على إعطاء أجوبة مثبتة على هذه الأسئلة . . وبعكس ذلك ، كل ما أعرفه فى هذا المضمار ، يحملنى على القول بخلاف ذلك تماماً ... كل ما أعرفه فى هذا المضمار يحملنى على القول بأن الصراع الذى حدث بين الثقافات والحضارات التى نشأت

وترعرعت حول بحر الروم نفسه ، كان أشد وأعنف وأطول من الخصام الذى حدث بين هذه الثقافات والثقافات الهندية والصينية ، بدرجات كبيرة ...

مع هذا أتساءل حائراً : ما الفائدة من هذه الأبحاث فى هذا المقام ؟ ما شأن هذه القضية بشرقية مصر أو غربيتها ؟ وهل من علاقة منطقية بين هذه القضية وبين مسألة وجود أو عدم وجود فروق جوهرية بين العقل المصرى والعقل الأوربى ؟

يتساءل المؤلف فى هذا المقام :

— أيهما أيسر على العقل المصرى : أن يفهم الرجل الصينى أو اليابانى ، أو أن يفهم الرجل الفرنسى أو الإنكليزى ؟

« هذه هى المسألة التى لا بد من توضيحها وتجليتها قبل أن نفكر فى الأسس التى ينبغى أن نقيم عليها ما ينبغي لنا من الثقافة والتعليم ؟ » (ص ٧)

وهل من مفكر يقول — فى مصر أو فى غير مصر — بوجوب إقامة الثقافة والتعليم على أسس ثقافة الصين أو اليابان ؟

إننى أعتقد أن هذه الأبحاث كلها من الأمور الاستطرادية التى لا ضرورة لها ولا فائدة منها : فلا الاتفاق فى أمرها يكون سبباً كافياً لقبول الحكم المتعلق بعدم وجود فرق جوهرى بين العقل المصرى والعقل الأوربى ، ولا الاختلاف فى شأنها يكون سبباً مبرراً لرفض ذلك الحكم

كما أن الاتفاق أو الاختلاف عليها لا يستلزم الاتفاق أو الاختلاف فى تثبيت الأسس التى يجب أن تقام عليها الثقافة والتعليم ، فى مصر وفى سائر البلاد العربية

٢ — قبل أن ينتهى المؤلف من مناقشة قضية « الشرق والغرب » يتطرق إلى مسألة أخرى ، فيثير قضية « تأثير وحدة الدين ووحدة اللغة فى تكوين الدول » إنه يقول فى هذا الصدد ما يلى :

« من المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ووحدة اللغة ، لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ، ولا قواماً لتكوين الدول ... » (الصفحة ١٦)

« فقد تخففت أوربا من أعباء القرون الوسطى ، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية ، لا على الوحدة المسيحية ، ولا على تقارب اللغات والأجناس ... » (الصفحة ١٨)

إن هذه الآراء تستوقف النظر ، وتستوجب المناقشة فى عدة وجوه :

أولاً — يستعمل المؤلف فى الفقرة الأولى تعبير « وحدة اللغة » ، وفى الفقرة الثانية تعبير « تقارب اللغات » . ولا أرانى فى حاجة إلى الإيضاح بأن الفرق بين مفهومى التعبيرين المذكورين كبير جداً

ثانياً — يسوى المؤلف — فى كلامه هذه — بين وحدة الدين ووحدة اللغة فى وجهة التأثير السياسى ؛ ويدعى أن تأثيرها فى السياسة كان من خصائص القرون الوسطى ، وأن أوربا تخلصت من تأثير هذين العاملين منذ عهد بعيد ...

إننى أعتقد أن كل ذلك مخالف لحقائق التاريخ وقوانين الاجتماع مخالفة صارخة : فإن عمل وحدة اللغة فى الحياة الاجتماعية والحوادث التاريخية ، يختلف عن عمل وحدة الدين اختلافاً كلياً : يذكر التاريخ — بين حوادث القرون الوسطى والقرون التى تلتها — أمثلة كثيرة لعمل الدين فى السياسة ؛ كما يسجل وقائع عديدة تظهر تأثيرات مبدأ « حقوق الملوك » فى تكوين الدول وتوحيدها ؛ ويذكر أمثلة كثيرة لانضمام بعض الأقطار إلى أخرى ، بسبب وقائع التزاوج والتوارث التى حدثت بين الأسر المالكة . ولكنه لا يذكر — بين حوادث تلك القرون — مثالاً واحداً عن تكوين دولة على أساس « وحدة اللغة »

إن وحدة اللغة لم تصبح من القوى الفعالة فى تكوين الدول وتوجيه السياسات إلا فى القرن الأخير ، وإلا بعد أن فقدت « وحدة الدين » قوتها وتأثيرها فى هذا المضمار ... كما أن تأثير « وحدة اللغة » فى السياسة لم ينته بانتهاء الفرق المذكور ، بل ازداد شدة فى القرن الذى نعيش فيه ، وهو لا يزال مستمراً وشديداً ...

ولهذه الأسباب أقول : إن قياس « وحدة اللغة » على « وحدة الدين » فى هذا المضمار ، والادعاء أنها فقدت تأثيرها السياسى وعملها التكوينى منذ عهد بعيد ... لا يتفق مع حقائق التاريخ ، بوجه من الوجوه ...

يقول المؤلف اثباتاً لدعاه : إن السياسة شىء والدين شىء آخر . إنى أوافقه على قوله هذا ، ومع هذا أستغرب كيف يسوغ لنفسه أن يحشر اللغة مع الدين فى الفقرات التى تلى هذا الكلام !

فلنقل ولنصح مع المؤلف : إن السياسة شىء والدين شىء آخر ، ولكننا هل نستطيع أن نقول : إن السياسة شىء واللغة شىء آخر ؟ لا شك فى أننا نستطيع أن نقول للناس : ليحتفظ كل منكم بمعتقده الدينى لنفسه ؛ ولكن هل نستطيع أن نقول لهم : ليحتفظ كل منكم بلغته لنفسه ؟

يقول المؤلف : إن أوربا أقامت سياستها على المنافع الزمانية ؛ فهل يستطيع أن يدعى أن اللغة لا تدخل فى نطاق المنافع الزمانية ؟ إذا شك فى ذلك رجوت منه أن يتصور نفسه لحظة واحدة فرداً فى رعايا مملكة أجنبية ، لا يعرف شيئاً عن لغتها الرسمية ؛ ويستعرض أنواع المشاكل التى يقع فيها فى كل خطوة من خطوات حياته اليومية ؛ فليقل عندئذ هل اللغة خارجة عن نطاق الأمور الزمانية؟

لننعم النظر فى سياسة الدول التى قطعت أبعد الأشواط فى فصل الدين عن السياسة ، وغالت أشد المغالاة فى حصر أعمال الدولة فى نطاق الأمور الزمانية : هل هى أقدمت على فصل اللغة أيضاً عن السياسة ؟ وهل تركت مسائل اللغة خارجة عن ساحة أعمال السلطات الزمانية ؟

إننى أعتقد اعتقاداً جازماً أن اللغة تختلف عن الدين فى وجوه الطبيعة الذاتية ، والتأثير النفسى ، والعمل الاجتماعى . إن عدم ملاحظة هذا الفرق الجوهرى — الموجود بين اللغة والدين — فى هذه الوجوه المختلفة ، قد عرّض المؤلف لأخطاء كبيرة ، وأوقفه مواقف يخالف فيها أثبت وقائع التاريخ ، وأظهر حقائق الاجتماع مخالفة صريحة

يحاول المؤلف أن يستشهد على أقواله الآنفة بتاريخ الإسلام أيضاً . غير أن محاولاته هذه لا تزيده إلا تغلغلاً فى الأغلاط وتباعداً عن حقائق التاريخ ...

٣ — يتحدث المؤلف عن اتصال مصر بأوربا ، وعن اندفاعها فى اقتباس الحضارة الأوربية معتبراً سهولة هذا الاتصال ، وسرعة هذا الاندفاع من الدلائل التى تبرهن على عدم وجود « فرق جوهرى بين العقل المصرى والعقل الأوربى »

غير أنه خلال ذلك يتطرق إلى « نظم الحكم وأشكال الحياة السياسية » فى مصر ، ويبدى رأياً غريباً فى هذا الصدد إذ يقول :

« إن الذين أرادوا أن يستبدوا بأمور مصر فى العصر الحديث كانوا يذهبون مذهب لويس الرابع عشر وأشباهه ، أكثر مما كانوا يذهبون مذهب عبد الحميد وأمثاله » (الصفحة ٣٢)

فى اعتقادى أن هذا الرأى لا يستطيع أن يقاوم أبسط المناقشات

فلنفكر أولاً : ماذا يقصد المؤلف من تعبيرات « مذهب لويس الرابع عشر وأشباهه ومذهب عبد الحميد وأمثاله » ؟ إن ذلك يظهر بوضوح فى العبارات التى سبقت الفقرة الآنفة الذكر والتى تلتها . فقد قال المؤلف ، قبل الفقرة المذكورة : « إن نظام الحكم المطلق عندنا فى العصر الحديث كان متأثراً بنظام الحكم المطلق فى أوربا قبل انتشار النظام الديمقراطى ... وإن نظام الحكم المقيد عندنا كان متأثراً بنظم الحكم المقيد فى أوربا أيضاً ... »

كما قال بعد الفقرة المذكورة : « والذين أرادوا أن يحكموا مصر حكماً مقيداً بالعدل ، دون أن يشركوا الشعب معهم فى الحكم كانوا يتخذون لحكمهم قيوداً أوربية لا شرقية » لأنهم نقلوا نظم الإدارة والحكم من أوربا ، « ولم يستمدوه مما كان مألوفاً عند ملوك المسلمين وخلفائهم فى القرون الوسطى ... »

بعد أن فهمنا بهذه الصورة ما يقصده المؤلف من هذه التعبيرات يقتضى أن نتوجه إليه بالأسئلة التالية :

هل يستطيع أن يدعى أن عبد الحميد لم يستند فى حكمه واستبداده إلى نظم أوروبية ؟ وهل يستطيع أن يقول بأن بلاط القاهرة لم يتأثر ببلاط الآستانة ؟

أما أنا فأستطيع أن أبرهن بكل سهولة أن حكم عبد الحميد أيضاً لم يكن من النوع الذى كان مألوفاً عند ملوك المسلمين وخلفائهم فى القرون الوسطى » ، وعلى أن استبداده أيضاً كان متأثراً إلى حد بعيد « بنظام الحكم المطلق فى أوربا » كما أستطيع أن أبرهن على أن تأثيرات الآستانة فى القاهرة كانت واضحة جداً .

... مع هذا أرى من الضرورى أن أسأل: ما الفائدة من إثارة هذه المسائل فى هذا المقام ؟ وهل من علاقة منطقية وعلمية بينها ، وبين المسألة الأصلية التى يعالجها المؤلف فى الصفحات التى ذكرناها؟

هذه ثلاثة نماذج واضحة على « المباحث الاستطرادية » التى كثيراً ما يحشرها المؤلف بين مباحثه الأصلية ، يورط نفسه من جرائها فى أغلاط كبيرة . . .

من المعلوم أن « التفكير العلمى » يتطلب تحليل المسائل ، وتجزئة المشاكل ، ليسهل معالجة كل جزء منها على حدة . وأما الخطة التى يسير عليها الدكتور طه حسين فى أبحاثه هذه — فى أكثر الأحيان — فمعكوسة لذلك تماماً : لأنه كثيراً ما يخلط المسائل بعضها ببعض ، ويدخل بعضها فى بعض ، فيزيدها بذلك تعقيداً وإشكالاً . . . وكثيراً ما يحاول أن يبرهن على كل قضية بمجموعة قضايا أخرى أكثر حاجة إلى البحث والبرهنة من القضية الأصلية نفسها .

— ٣ —

بعد الانتقادات التى سردتها آنفاً ، اعتراضاً على بعض الآراء

التي دونها الدكتور طه حسين في الصفحات السبعين الأولى من كتابه ، خلال درسه للمسألة المبحوث عنها — أعني مسألة العقل المصري ، والعقل الأوربي — لا بد لي من أن أنقل البحث إلى وجهة نظر أخرى ، فأقول كلمة في بعض النقائص التي ألاحظها على بحوث المؤلف في هذا الباب ، من جراء عدم التفاته إلى بعض الأمور المهمة ، بالرغم من شدة علاقتها بالموضوع ، وبالرغم من ضرورة ملاحظتها لإتمام بحث المسألة من جميع وجوهها .

لا شك في أن الطريقة المثلى لدرس مثل هذه المسائل درساً علمياً ، وحلها حلاً منطقياً ، هي طريقة الاستقراء والمقارنة : إجراء مقارنة مباشرة بين الشرق والغرب — بين مصر وأوربا — ، من حيث العقل والثقافة والطبع والمزاج ، واستعراض الفروق والمشابهات التي تتجلى بينهما من هذه الوجوه المختلفة ؛ ثم البحث عن جوهرية وعدم جوهرية الفروق المذكورة ، وذلك على أساس مقارنتها بالفروق التي تلاحظ بين الأمم الأوربية المختلفة من جهة وبين ماضي تلك الأمم وحاضرها من جهة أخرى ...

إن الدكتور طه حسين بقي بعيداً عن هذه الطريقة من أول أبحاثه هذه إلى آخرها .

وقد نجم عن هذا الابتعاد نقصان خطيران :

أولاً : لم يلتفت المؤلف إلى أهم الفروق الموجودة بين الشرق والغرب، وهي التي تشاهد بينهما من وجهة نظم الأسرة وأوضاع المرأة ، والأوصاف النفسية — الخلقية والعقلية — التي تتبع تلك النظم والأوضاع ...

ثانياً : لم يذكر المؤلف شيئاً عن الآراء المستندة إلى الاختبارات العقلية ومقاييس الذكاء ...

ومما يزيد في خطورة هذا النقص الأخير هو أن بعض هذه الآراء كانت حامت حول مصر مباشرة، واستندت إلى الاختبارات التي أجريت في مصر على جماعة من المصريين ، بمساعدة جماعة من كلية الآداب المصرية نفسها، كما سيظهر للقارئ من التفاصيل التالية:

كانت الحكومة المصرية قد استدعت الدكتور كلاباريد — أستاذ علم النفس في جامعة جنيف ، وأحد أساطين هذا العلم في العالم — قبل نحو عشر سنوات ؛ وطلبت منه أن يدرس المدارس المصرية ، ويبدي لها آراءه في بعض المسائل المتعلقة بوجوه إصلاحها . فأراد الأستاذ المشار إليه أن يستفيد من وجوده في مصر لهذا الغرض ، لدرس « العقل المصري » درساً علمياً . وقام بسلسلة اختبارات عقلية بمساعدة جماعة من المعلمين والطلبة ؛ وتوصل من اختباراته هذه إلى نتيجة تستلفت الأنظار : فقد لاحظ أن معادل الذكاء في مصر يكون سوياً عند الصغار ؛ غير أنه يأخذ في التأخر والهبوط عن المستوى الطبيعي المعروف في أوربا بسرعة غريبة بعد سن الطفولة ... اهتم الدكتور كلاباريد بهذه النتيجة وأعلم بها زملاءه في معهد جان جاك روسو في جنيف قبل أن ينتهي من مهمته في مصر ؛ وهؤلاء نشروا رسالته هذه في مجلة « التربي » التي تصدر في لوزان ... هذه المسألة عكست بعد مدة على الصحافة المصرية فنشرت مجلة الهلال مقالة لأحد الأساتذة يشرح فيها الاختبارات المبحوث عنها ويحاول تعليل النتيجة المذكورة بفرضية يراها (الدكتور منصور فهمي — الهلال ديسمبر سنة ١٩٢٩)

أفليس من الغريب ألا نجد أية أشارة كانت إلى هذه المباحث في كتاب الدكتور طه حسين بين صحائفه الكثيرة المخصصة لدرس مسألة « وجود وعدم وجود فرق جوهري بين العقل المصري والعقل الأوربي » ؟ يتطرف الدكتور في كتابه هذا — خلال بحث هذه المسألة — إلى أمور متنوعة جداً .. في مباحث التاريخ القديم إلى مسائل السياسة والدين .. من ثقافة الصين إلى مدرسة الاسكندرية ... من حكم لويس الرابع عشر إلى استبداد عبد الحميد ... من أسباب انحلال الدولة الإسلامية في القرون الوسطى إلى أساليب الحكم المقيد في مصر ... من تأثير الديانة المسيحية في تكوين العقلية الأوربية إلى نظر الإسلام إلى المسيحية ... من انقطاع التجارة بين الشرق والغرب في القرون الوسطى إلى دخول الراديو إلى الأزهر الشريف في العصر الحاضر ... يتطرف الدكتور إلى مسائل لا تعد ولا تحصى ... ولا يشير إلى البحث العلمي الذي ذكرناه آنفاً مع أنه يتعلق بموضوع درسه مباشرة !

إنني لا أذكر اختبارات كلاباريد وآراءه في هذا المقام اقتناعاً بها أو تصويباً لها، بل أصرح بهذه المناسبة بأنني كنت من المعترضين عليها، فقد انتقدت تلك الاختبارات في حينها ، وأظهرت مواطن الخطأ فيها ، واعترضت على ما نشر في الهلال في شأنها ، واستندت في ذلك إلى الاختبارات العقلية المتنوعة التي قمت بها بنفسي في مدارس بغداد (مجلة التربية والتعليم الجزء ٢٤ ص ١٥٤ — نيسان ١٩٣٠ الجزء ٢٧ ص ٣٩٩ — كانون الأول ١٩٣٠)

[البقية في ذيل الصفحة التالية]